

الكتاب فسر سببا يصار به في ايامهم واما انهم فالصبيان على دين اهل الكتاب
منزلة محمد النبي انما سبوا لا يتجهلون بالشرك الى سببه المسمون اذا سبوا
اهل الحرب وهو بعد في الحرب فدخل اباهم دار الاسلام واسلموا فاجابهم
صاروا مسلمين بالاسلام اباهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان البيعة بعد
البوابة ولم ينقطع البيعة حتى دخل دار الاسلام فصار ذميا ثم سبوا ابنه لا يصير
ابنه مسلما بالدار لان البيعة بالاب باقية فصار كالذي سبى معه وبعض
مسائل الكتاب والمبسوط وغيرها ففصلت

السير بعامة الواو

اذا قال المسلم اسجد للملكة او قتلنا كفا لا فضل ان لا يسجد لغيره ولا قتل
لا ياتي جاهل كبر صرة في حاله كراه وان كان التجرد سجود النخبة فلا فضل
ان يسجد لغيره ليس بغيره فهذا دليل على ان التجرد ببيعة النخبة اذا كانت
حايلا لا يكون كفر فعلى هذا القياس لا يصير من سجد عند سلطان على وجه
النخبة كافرا حمل راوي الكفار الى دار الاسلام مكره لما روي عن عتبة
عامر الجهمي ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه نهى عن ذكره قال يا كفي العتبات
والجور له رجل امامة دمية اعلموا ان في قلوبهم لا يقوده الى البيعة وله
ان يقود من البيعة الى منزله لان الزهاب الى البيعة معصية ومن البيعة الى
المنزلة لا يمان في ذميمة فليس له ان يمنعها من غير الخمر ولان منعها من
رجال الخمر من غير خمر حلال كذا ولا يجوز اعطى الفسخ الجنابة فله
بواجب عليها في حاله مسلم على في البيعة لا يبيح له ان لا يسجد لغيره اعانه
على المعصية الواو اذا وجب له من حواج ارضه لبيعه ان يسجد لغيره الخراج

طريق في حق جميع المسلمين لا يجوز ان يخلقه هلك في كراهتها وهذا عند
بعضهم لا لذلك ولا لغيره بل هو من طريق المعصية في ذلك كتاب العشر
الخارج وبيان ذلك في باب ادب القاضي الخفاف واصول السوء الخراج ذكرنا ثم
ليس بالنصراني ان يضرب من منزله مصر المسلمين بالقتل ولا ان يجمع فيهم منهم
ولا ان يصل فيه ولا يحرقوا شي من صلبهم ولا غيرها من كتابهم لان اعطاء الزمة
كان لهم بهذا الشرط واما احداث البيع والكتايب في الامصار وفي القراوه هم
ما كان في الامصار والقراوه وضعها كتاب العشر وال

السير بعامة الباء

رجل حرمي لا يمان من رجل دخل دار الحرب بامان واسبق باطل لانه باع ما لا يملك سابق
ثم ان هذا السيرة في باب بعامة اسيرين مسلم دخل دار الحرب بامان فخرج رجل من
اهل الحرب باقة وبار وولده او بجمته او بخلته فخرج ببيعته من المسلم
الستامن لا يشترط بها منه لان الخمر انما كانا لا يقصر وقد صار مرة فاذا باع
نقد باع الحرة فان قهر الحربى بعض احوالهم ثم جازهم الى السلم استامروهم
يد بيعهم فلهذا على حين لعل ان كان عتقهم ومن قهر منهم صاحبه ملكه
اوله ملكه في الوجه الاول جاز الضر لانه باع المملوك في الوجه الثاني في
الانه باع الحرة اهل الحرب اذا اشترى واهل الزمة من بلاد الامين لا يملكهم
لانهم باع حرة مسلم تزوج امرأة دار الحرب وكانت عاهرة فتوكت واعطى للاب
صدقتها واختمت قلبه الله ببيعها في دار الاسلام فلهذا في البيع
باطل وهي حرة مبدل اذا خرجت بنفسه على ما يتبين في باب البيع بعامة
السير لا اهل الحرب انما يكون بالفتح ودار الحرب فاذا لم يفتح دار الحرب